

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة ٦٧٦٢

الخميس ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢، الساعة ١٠/٢٠

نيويورك

الرئيسة:	السيدة رايس	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	أذربيجان	السيد موسايف
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	باكستان	السيد ترار
	البرتغال	السيد كابرال
	توغو	السيد مينون
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد وانغ مين
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد أرو
	كولومبيا	السيد ألثاتي
	المغرب	السيد بوشعرة
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الهند	السيد مانجيف سينغ بوري

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2012/231)



12-31942 (A)



افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور(S/2012/231)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد هيرفي لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2012/231، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

أعطي الكلمة الآن للسيد لادسو.

السيد لادسو (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إعطائي الفرصة لأقدم إحاطة إعلامية إلى المجلس بشأن تنفيذ ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

أود أن أبدأ بالتكلم بشأن عملية السلام. تضع سلطة دارفور الإقليمية الاستراتيجيات وخطط عمل لإحراز التقدم في تنفيذ وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور. في حين أن العملية المختلطة، والفريق القطري للأمم المتحدة يبحثان في الكيفية التي يمكنهما بها دعم هذه العملية، أعربت سلطة دارفور الإقليمية عن شواغل إزاء عدم وجود تمويل من الحكومة. وأعلن رئيس سلطة دارفور الإقليمية، محمد التيجاني سيسي، في خطابه أمام البرلمان في ٢٣ نيسان/أبريل، أنه ما لم يتم توفير التمويل فقد تنهار العملية.

فيما يتعلق بالأحكام الخاصة بالأمن في وثيقة الدوحة، يجب على الأطراف حل عدد من المسائل لتجاوز التحقق الأولي من قوات حركة التحرير والعدالة. كان يتعين على الحركة والقوات المسلحة السودانية التحرك بشكل متواز من خلال عملية للتحقق من فض الاشتباك وإعادة الانتشار وتحديد الأسلحة وفي النهاية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. علاوة على ذلك، ووفقا للاتفاق، فقد طلبت الحركة إلى الحكومة أن تقدم دعما لوجستيا غير عسكري لقواهما التي تم التحقق منها.

الآن يجب على الحكومة والحركة اتخاذ قرار بشأن كيفية المضي قدما. هل ستكون الحكومة مستعدة للتحرك من خلال هذه العملية بالتوازي مع الحركة، أو هل ستقبل الحركة تعديلا لتزامن العملية؟ وفي ذلك الصدد، من المهم أن يتم وضع إطار زمني لتقديم الدعم اللوجستي غير العسكري. بالطبع، نحن شجعنا العملية المختاطة على العمل مع الطرفين من أجل حل هذه المسائل.

وفي تطور إيجابي، وعلى النحو المتفق عليه مع الحركة، أجرت العملية المختلطة وشركاؤها مزيدا من الفحص لعناصر الحركة من أجل فصل الأطفال المُجمَّعين مع قوات الحركة.

إن آفاق استئناف المفاوضات بين الحكومة والحركات غير الموقعة لا تبدو جيدة في الوقت الحالي. حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان، فصيل ميني ميناوي – وكلاهما من الأعضاء، كما يعلم المجلس، في تحالف الجبهة الثورية السودانية – أبلغا كبير الوسطاء المشترك بالنيابة أنهما لن يتفاوضا إلا على الإصلاحات السياسية والاقتصادية الوطنية. وذكر جيش تحرير السودان – فصيل عبد الواحد أنه

ليس على استعداد للتفاوض حتى تتم معالجة الأسباب الجذرية للصراع في دارفور. والحكومة، من جانبها، غير مستعدة للتفاوض على المسائل ذات الصلة بدارفور إلا على أساس وثيقة الدوحة.

فيما يتعلق بالحوار الداخلي بشأن عملية السلام، من المقرر أن تستكمل الأطراف في حزيران/يونيه الحملة الإعلامية بموجب وثيقة الدوحة واستكشاف آراء أصحاب المصلحة الدارفوريين بشأن الظروف التي يعتبرونها مهمة من أجل إجراء حوار موثوق به. وقد أشار تحليل أولي إلى أن الجهات المعنية تحبذ إجراء هذا الحوار، ولكن لديها مخاوف تتعلق بالتمثيل العادل، وحرية التعبير، وأمن المشاركين والتزام الأطراف الموقعة باحترام النتيجة. وسوف تواصل العملية المختلطة العمل مع الحكومة وحركة التحرير والعدالة وأصحاب المصلحة في دارفور لمعالجة تلك المسائل وستعمل على تعزيز قدرتها على الرصد.

أنتقل الآن إلى تنفيذ ولاية الحماية للعملية المختلطة، وكذلك، إلى الحوادث الواردة في التقرير، ففي ١٧ نيسان/أبريل قام مجهولون من قوات تابعة للحركات المسلحة بمهاجمة مكان يدعى السماح بالقرب من الحدود الشرقية لدارفور وجنوب كردفان؛ وأم دافوك على الحدود الشرقية لدارفور مع جمهورية أفريقيا الوسطى؛ وسيسبان في جنوب دارفور. ولئن كانت حدة القتال قد خفت منذ ذلك الحين، فإن احتمال نشوب مزيد من الاشتباكات لا يزال قائما. ورأت العملية المختلطة أن الحوادث ترتبط بالأعمال العدائية بين جنوب السودان والسودان، وبطبيعة الحال، تظل يقظة في حدود قدراتها في رصد الحالة الأمنية على طول الحدود بين جنوب دارفور وجنوب السودان.

أما المحاولات التي قامت بها العملية المختلطة والوكالات الإنسانية لتقييم تلك المناطق وغيرها من المناطق المتضررة من القتال، بما في ذلك جبل مرة، فقد تمت عرقلتها مرارا وتكرارا من جانب السلطات الحكومية. وفي الاجتماع الثلاثي الذي عقد مؤخرا في أديس أبابا في شباط/فبراير الماضي، قطع المسؤولون الحكوميون عهدا بأن يوفروا للعملية المختلطة والوكالات الإنسانية إمكانية الوصول إلى مختلف أنحاء دارفور دون عوائق. ومع ذلك، في الواقع، واصلت العملية المختلطة مواجهة القيود المفروضة على إمكانية الوصول، ولا سيما في المناطق الحساسة عسكريا.

وتبعث على القلق الحوادث الأمنية الأخرى، واستهداف الجماعات المسلحة لأفراد من جنوب السودان في مخيمات في شرق دارفور. ففي ٩ و ١٧ و ١٨ نيسان/أبريل، هاجمت جماعات من المسلحين لاجئين من الدينكا في ثلاثة مخيمات بالقرب من منطقة الضعين في شرق دارفور. وردا على ذلك، زادت العملية المختلطة الدوريات في المنطقة، وانتشر أفراد إضافيون من شرطة الحكومة لردع مثل هذه الهجمات. هذا يقودني إلى موضوع سلامة وأمن البعثة والعاملين في المجال الإنساني.

تبعث على القلق الهجمات الثلاث القاتلة على حفظة السلام التابعين للعملية المختلطة، التي وقعت منذ بداية العام. وتضمنت تلك الحوادث هجوما على قافلة للعملية المختلطة في غرب دارفور في ٢٠ نيسان/أبريل، أسفر عن مقتل ضابط شرطة من توغو. أود مرة أخرى أن أعرب عن تعازي لسفير توغو بذلك الفقدان. كما أننا نشعر بقلق بالغ إزاء اختطاف موظف برنامج الأغذية العالمي الذي وقع في نيالا في ٦ آذار/مارس. بالطبع، أنا أدعو الحكومة إلى عدم ادخار أي جهد لتأمين إطلاق سراحه سالما. علاوة على ذلك، أحث بقوة حكومة السودان على الإفراج عن اثنين من موظفي بعثة الأمم المتحدة في السودان اللذين تم احتجازهما في شرق دارفور منذ ٢٤ شباط/فبراير.

أنتقل الآن إلى المسائل التنفيذية واستعراض الأفراد ذوي الزي العسكري. فيما يتعلق بعنصر الشرطة، فإن أحد النتائج الرئيسية التي توصل إليها هذا الاستعراض هي زيادة الخطر على المدنيين من جرائم العنف، لا سيما في المناطق الحضرية ومخيمات المشردين داخليا، على النقيض من الصراع المسلح. علاوة على ذلك، وجد الاستعراض أن عمليات وحدة الشرطة المشكلة في المناطق النائية تتداخل مع عمليات الدوريات العسكرية. ولذلك يوصي الاستعراض بإعادة تشكيل انتشار وحدة الشرطة المشكلة من المناطق النائية إلى المناطق الحضرية ومخيمات النازحين الحساسة، وبالتالي زيادة قدرتها على القيام بالدوريات على مدار الساعة وتوفير الأمن اللازم لضباط الشرطة لتيسير عملهم المتعلق بخفارة المجتمعات المحلية. والقيام بذلك، يمكّن من خفض المتطلبات عموما لوحدات الشرطة المشكلة من ١٩ وحدة إلى ١٧ وحدة.

تم استعراض مفهوم خفارة المجتمعات المحلية في ضوء الاتجاه السائد في بعض المناطق من أجل العودة، والإجرام في المناطق الحضرية ومخيمات المشردين داخليا، والفوائد المحتملة من اشتراك الشرطة والجيش في مواقع واحدة لأسباب أمنية. لاحظ الاستعراض أن من بين الـ ٦٩ مركزا المخطط إنشاؤها لخفارة المجتمعات المحلية المزمعة، هناك ٤٩ مركزا عاملا، منها ٣٦ مركزا موجودا في مرافق مؤقتة أو في أماكن مشتركة مع مواقع الأفرقة. وسيتم الإبقاء على مفهوم خفارة المجتمعات المحلية، ولكن مراكزها لم تكن فعالة كما كان يأمل في تيسير التواصل مع السكان المحليين. ويعود ذلك إلى التحديات المتعلقة بالحصول على الأراضي للبناء وشرط وجود الجيش أو وحدة من وحدات الشرطة المشكلة لتأمين ضباط الشرطة الذين يعملون بمفردهم.

ستبقي العملية المختلطة على ١٣ مركزا لخفارة المجتمعات المحلية تم بالفعل تشييدها بشكل كامل، ولكنها تخلت عن خطط لاستخدام ٢٠ مركزا لم تشيّد بعد. وسيتم نقل المراكز الأخرى إلى أماكن مواقع الأفرقة، التي تقع في كثير من الحالات على مقربة من مخيمات النازحين والمجتمعات المحلية. من شأن الاشتراك في موقع واحد التخفيف من الطلب إلى القوات التابعة للعملية المختلطة توفير الأمن الثابت في خفارة المجتمعات المحلية ومواقع الأفرقة، وبالتالي التمكين من إعادة توجيه الموارد نحو أنشطة حماية أكثر استباقية. كما أنه سيحسن التنسيق فيما بين أفراد الجيش والشرطة والمدنيين على مستوى موقع الفريق، ما يكفل قدرا أكبر من المرونة في مساعدة النازحين والمجتمعات المحلية حسب ما تقتضيه الحالة.

وسيتمثل التأثير في عنصر شرطة أكثر مرونة، وأكثر قدرة على الحركة وأفضل قدرة على القيام بدوريات في المناطق التي هي بأمس الحاجة إلى المساعدة. ونتيجة هذه التدابير هي التوصية بخفض عدد ضباط الشرطة بـ ٦٦٣ فردا.

وتبيّن من الاستعراض أيضا أن خفضا إضافيا لـ ١٠٧ من ضباط الشرطة الذين يؤدون وظائف في مقر البعثة أو مقر القطاع مماثلة لتلك التي سبق أن اضطلع بها موظفون مدنيون، بما في ذلك في مجالات نوع الجنس وحقوق الإنسان وحماية الطفل، يمكن أن يتم دون أن يكون له تأثير كبير على العمليات.

أنتقل إلى العنصر العسكري، إذ سيبلغ التعديل الإجمالي لعدد الأفراد العسكريين المنتشرين حاليا ٣ ٢٦٠ فردا، بمن فيهم ١ ٦٠٠ من أفراد المشاة. الخفض المقترح في أفراد المشاة يرجع أساسا إلى إدخال تحسينات في مجال الأمن على طول الحدود بين تشاد وشمال دارفور بعد التقارب بين السودان وتشاد، وبين السودان وليبيا. الحالة الأمنية التي تغيرت تجعل من الحكمة إعادة نشر ٢٩ سرية من أصل ما مجموعه ٦٤ سرية مشاة من المناطق التي تضاءل فيها

التهديد الأمني، إلى بؤر التوتر المحتملة والمناطق التي يزداد فيها التهديد. هذا يتعلق أساسا بنقل القوات إلى شريط مأهول بالسكان نسبيا يمتد من الشرق إلى الغرب في وسط دارفور، من الحدود مع تشاد إلى الحدود مع كردفان.

بما أن عملية الانتشار مكتملة إلى حد كبير، سيخفض عدد الأفراد العاملين في الهندسة بـ ٤٥٠ فردا من عدد الأفراد المنتشرين حاليا البالغ ٩٨١ فردا، وسيتم إعادة تشكيل ما يتبقى من أفراد وأصول إلى قدرة هندسية متعددة المهام من شأنها تعزيز حركة القوة. علاوة على ذلك، سيتم تخفيض عدد الأفراد العاملين في النقل والخدمات اللوجستية المنتشرين حاليا بـ ٥٢٥ فردا في ضوء خطط الاستعانة بمصادر خارجية تجارية للقيام بتلك الوظائف.

فيما يتعلق بالوحدات الجوية، تمت التوصية بخفض ٢٠٠ فرد فيما يتعلق بالانتشار المقترح لطائرات الهليكوبتر التكتيكية. هذا، في ضوء انخفاض متطلبات الدعم الجوي بالنيران نظرا للانخفاض في العمليات العدائية بين القوات الحكومية وقوات الحركة. لذلك سيتكون دعم الطيران العسكري من ثماني طائرات هليكوبتر عسكرية متوسطة متعددة الأغراض لتيسير تلبية الاحتياجات المتغيرة للقوة، والقيام بالمراقبة الجوية، وتعزيز حركة وحدات الاحتياط.

بالإضافة إلى ذلك، تمت التوصية بخفض ٢٤٠ فردا من أفراد وحدة الاستطلاع، حيث إن الحاجة إليها قد تضاءلت الآن لأن الوحدات باتت تعرف منطقة العمليات. كما سيتم خفض عدد أفراد الإشارة المنتشرين حاليا بـ ٢٤٥ فردا، حيث انتشرت الوحدات التي يرافقها عنصر الإشارة. سيتم أيضا خفض عدد أفراد الشرطة العسكرية بما يتناسب مع الخفض العام لملاك القوة.

تشمل التوصيات الإضافية للعنصر العسكري رفع حالة الوحدات الاحتياطية الثلاث للقطاع إلى وحدات احتياطية للقوة لوضعها تحت التصرف المباشر لقائد القوة، وبالتالي زيادة قدرتها على الحركة وسرعتها في الاستجابة للحوادث. وتشمل التدابير الأخرى تحسين التخطيط والتنسيق والإجراءات العسكرية والسيطرة على العمليات، مثل التخطيط المشترك العسكري والشرطي والمدني على مستوى موقع الفريق، من أجل تحسين الاستجابات للحوادث والتخفيف من حدة الصراعات.

سيتم الانتهاء من تنفيذ التعديلات على مدى فترة ١٨ شهرا، وفقا لجداول التناوب الموجودة من قبل. وتبلغ الوفورات في التكاليف التقديرية في السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ ٧٦,١ مليون دولار في ميزانية البعثة البالغة ١,٥ بليون دولار وحوالي ١٣٥ مليون دولار سنويا في السنوات اللاحقة.

في الأشهر المقبلة، سوف نستمر في تبسيط وتعزيز فعالية أفراد البعثة الذي يرتدون الزي العسكري. أما على الجبهة السياسية، فقد تأثر إحراز التقدم بسبب المشاكل الداخلية في السودان ككل، وغني عن القول، بسبب الأعمال العدائية بين السودان وجنوب السودان. ومع ذلك، أدعو الأطراف الموقعة إلى أن ترقى إلى مستوى التزامها بتنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور من أجل شعب دارفور الذي عانى طويلا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد لادسو على إحاطته الإعلامية.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١/٣٥.